

المناورات اليانسة

تجمّعات نيابية ولقاءات عاطلة عن العمل، فأمر البلد تسير بمنتهى الانتظام، والأمن مستتبّ والازدهار يعمّ كل طبقات المجتمع، ولا تسلّ عن الحريات، فهي مؤمّنة تحت الطلب وبناءً لرغبة الموالين وعلى قياسهم، وليس هناك ما يجدر بحثه، لذلك لا يجد بعض النواب عملاً يتلهون به سوى محاولة بعضهم تطييف السيادة، ومذهبة الاستقلال، ولا تسلّ عن الحريات، فالمطالبة بها باتت من المنكرات التي يستحق أصحابها غضب الآلهة ونار جهنم.

كل هذا يجري اليوم تحت سماء لبنان، على أيدي وألسنة المارقين الذين يدعون المحافظة على الوطن وعلى صورته الجميلة. لقد أفسدوا الوطن في جميع قطاعاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وليس هناك ما يخفي جرائمهم المرتكبة سوى إضرام النار، فالحرانق وحدها تمحوها تماماً كما حدث في الأسواق التجارية على أيدي الميليشيات أبان بداية الأحداث، وما الفرق بين سياسيي اليوم وميليشيا أمس؟ فكلهم من مدرسة الأجهزة التي خرّجت "فحول" الجرائم المعنوية والمادية، ومشاهير الغوغائية.

لم يدرك الكثيرون في حينه، نتائج الاستيلاء على السلطة بالتنازل عن السيادة كما حدث في صك الاستسلام الذي سمي زوراً "اتفاق الطائف"، وما تلاه من اجتياح عسكري سوري لبعدها أكد اغتصابها، فالمغتصب يتصرّف بالسلطة كغنيمة حرب، يستهلكها لمصلحته، وليس كأمانة أوكلت إليه من شعبه يجب إعادتها إليه عند نهاية الولاية، وبالتالي فالمغتصب يستبيح كل المحرّمات للبقاء في الحكم، ويعتقد أنه خالد فيه.

ولذلك يشعر "المتسورنون" بالأرض تهتزّ تحت أقدامهم كلما تعاضمت حركة المطالبة بالسيادة، ربما لأنهم يحملون مسؤولية الجرائم المرتكبة بالأمس، والتي ثرتكب اليوم، والتي سثرتكب غداً قبل أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً. لقد فوّت هؤلاء كل فرص التفاهم، وتركوا أنفسهم أدوات بيد الاحتلال، كما جهلوا أن الأمور لا تدوم، فلو كانت كذلك لما وصلت السلطة إليهم؛ ولو كان لديهم الحس الأدنى من الإدراك لما توغلوا في هذه العدائية المطلقة لمقدّسات الوطن، ولكل من يدافع عنها، ولحافظوا على الحد الأدنى من السلوك المقبول، ومن التواصل مع الآخرين.

إن كل هذه السفاهة في التعبير والتصرّف لن تغير في حقيقة الواقع المتدهور للسلطة التي تعطي، بجنون تدابيرها ومواقف مواليتها، مؤشرات نهايتها يوماً بعد يوم.

وتأتي ذروة التفاهة بتوجيه التهم عشوائياً، وتبقى درّة الدرر بينها تهمة التقسيم، يطلقها ذلك الحالم بها صباحاً ومساءً. إن هذه الأساليب الاتهامية التحريضية التي اعتمدت في السبعينات تعود إلى الواجهة مع أبطالها المرتزقة الذين بنوا مكاسبهم على المتاجرة بها، ولكن مع الفارق هذه المرة بأنها سترتدّ على معتمديها، لأنها تواجه بفعل يلغيها وليس بردّ فعل يغنيها، ومهما حاولت السلطة إيهام الناس بحملاتها المتكرّرة، فهي محكومة بالمراوحة مكانها.

لم نر يوماً في العالم فريقياً يستقوي بالخارج أكثر من السلطة العميلة وأعوانها، وهي تعيش في ظلّ قواته العسكرية ومخابراته، وتستفيض في وقاحتها عند ما تتهم الآخرين المطالبين بتطبيق الشرائع الدولية في لبنان، بالاستقواء، ولا غرابة في ذلك، فالحكم في مراحل انحطاطه لا يمكنه العيش إلا في الجهل والجهالة.

أما ذلّ المحتل والمتعاملين معه فيتجلّى بأبشع صورته في تهديدنا بالأوراق التي تملكها سوريا، والتي تعطىها الغلبة في الأوساط الدولية للسيطرة على لبنان وانتزاع حقوق شعبه..

ألم يكن حرياً أن تستعمل هذه الأوراق لنصرة الشعب الفلسطيني، واستعادة الجولان، بدلاً من استعمالها للاستيلاء على حقوق شعب لبنان وأرضه؟؟؟